الخليج العربي ..... المجلد العشرون ..... العدد (١) ١٩٨٨
.....مجلة علمية يصدرها مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة - الجمهورية العراقية

«احلال النفوذ الاجنبي بالخليج العربي»

«دور الاسرة الصفوية»

الشاه عباس الثاني ١٦٤٢ - ١٦٦٦

الحلقة الرابعة

الاستاذ علي غنام

الحرب بين انكلترا وهولندا واثرها في الخليج (١٦٥٢ - ١٦٥٤)

ان تعاظم النفوذ الهولندي بالخليج كان وجها من أوجه تعاظم نفوذهم في الشرق الذي يعزا في جزء منه الى المكانة التي بلغها اسطولهم، فمنذ عام ١٦٠٠ والأسطول الهولندي التجاري يحتل المرتبة الأولى على الممالك الايبيرية(١٠٣)، ذات السبق والباع الطويلين في مضمار الأساطيل التجارية والعسكرية منذ بدء نهوض أوروبا. فضلا عن تفوقه على نظيره الانكليزي. على ان الدمار الحقيقي الوحيد الذي حل بتجارتهم كان من عمل الدنكركيين(*)، حيث كانت التجارة الهولندية الاساسية

(١٠٣) المصدر:

The New Cambridge Modern History, op. cit., IV, p. 227.

(*)نسبة الى مدينة وميناء «دنكرك Dunkerque» البالغي الاهمية والواقعين في شمال فرنسا على مضيق «دوفر Dover»، وتعود اول اشارة الى «دنكرك» الى عام ١٠٦٧. ونظرا لأهميتها كانت موضوع نزاع بين الاقوام الاوروبية حتى أنها حوصرت ونهبت ست مرات في القرون الوسطى. علاوة على انها كانت محور صراع بين كل من: فرنسا واسبانيا وانكلترا وهولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وذلك قبل ان تؤول نهائيا الى فرنسا في عام ١٦٦٢، عندما ابتاعها لويس الرابع عشر من چارلس الثاني، ملك انكلترا واسكتلندا وايرلندا، باربعمئة الف جنيه. فضلا عن أنها احتلت من قبل المانيا النازية منذ عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٥.

معرضة تماما من قبلهم(*)، ولذلك فان معظمها كان يزدهر في زمن السلم وينكمش في زمن الحرب جراء الأعمال الحربية وارتفاع التأمين واجور الشحن. غير أن التجارة الهولندية أخذت في الازدهار بعد سلام «وستفاليا» عام ١٦٤٨، حتى أنها بلغت، بين عامي: ١٦٤٨ و١٦٥١، مستوى ربما لم تتجاوزه قط طوال القرن السابع عشر، بينما أخذت السفن الهولندية تهدد كل منافسيها بابعادهم من تجارة بحر البلطيق والشمال والاطلسي(١٠٤). كما كان الاسطول الهولندي مهيمنا لمدة طويلة على الحمولة الرئيسية لتجارة البلدان الاسكندنافية والبلطيقية التي تشكل تجارتها واحدة من كبريات التجارة. وفي عام ١٦٣٦ قدر الأسطول الهولندي بما يتراوح بين ٤٥٠٠ الى ٤٨٠٠ سفينة ذات طاقة تحميلية تتراوح هي الأخرى بين ستمئة الف الى سبعمئة الف طن، وهي بهذا تفوق نظيرتها الأنكليزية بأربعة أو خمسة أضعاف.

هذا وقد تضاعف حجم الأسطول التجاري الهولندي، في ما بين عامي: ١٦٠٠ و١٦٥٠ الى ثلاثة اضعاف ما كان عليه، وكان في الوقت نفسه يتولى نقل ما يقارب نصف أحمال العالم من البضائع والسلع.(١٠٥) بل ان «كولبير(**) Colbert» خمن، في عام ١٦٦٩، ما كان يمتلكه الهولنديون من طاقة تحميلية، حاسدا اياهم عليها، خمنها بثلاثة ارباع ما تمتلكه منها اوروبا اجمالاً(١٠٦). وتجدر الاشارة الى ان ذلك يعود، فيما يعود، الى تمكنهم، منذ السنوات الأخيرة من القرن السادس عشر، من تطوير واسطة شحن بحرية ذات مزايا عديدة عرفت بالـ «فليوت Fluit»، ومن كونهم اصلا بحارة ارتبطت حياتهم بالبحر وغالبوه حتى انتزعوا شيئا منه لتوسيع رقعة بلادهم(***) ومخروا عبابه حتى طافوا به. ولاشك في ان هناك عوامل اخر

(*) وتجدر الاشارة الى انه نادرا ما كان للدنكركيين، في وقت ما، اكثر من ثلاثين سفينة في عرض البحر، ومع ذلك فقد تمكنوا، في ما بين عامي: ١٦٢٦ و١٦٣٤، من الاستيلاء على (١٤٩٩) سفينة واغراق (٣٣٦) سفينة اخرى. علاوة على بيع غنائم بمليون و(١٣٩) ألف استرليني. وربما شكلت الخسائر الهولندية ثلثي السفن المأسورة والمغرقة، في حين لم تتجاوز خسائر الدنكركيين خمسة عشر سفينة ملكية ومئة وخمس (١٠٥) سفن خاصة.

(١٠٤) المصدر: Ibid., p. 229, 233.

(١٠٥) المصدر: World Book, vol. 14, p. 134, 135, Childcraft International, Inc., 1982.

(**) كبير وزراء لويس الرابع عشر ووزير ماليته منذ عام ١٦٦١.

(١٠٦) المصدر: The New Cambridge Modern History, op. cit., p. 233.

(***) وتجدر الاشارة الى أن خمس مساحة هولندا أو نحو ثلاثة الاف ميل مربع قد اقتطع من البحر، ان لم يكن خسيها، عبر عملية دقيقة ومعقدة امتدت لقرون، قوامها تنظيم المياه وتصريفها واستصلاح الاراضي. علما بان ارتفاع نحو نصف مساحتها اقل من مستوى البحر.

تكمن وراء هذا التفوق. وعلى كل حال، فان هذا التفوق وما ترتبت عليه من فوائد جمة، كان بحد ذاته مثار «حسد» الانكليز لهم، وبالتالي وراء صدور قانون الملاحة لعام ١٦٥١ (*) من قبل الحكومة الانكليزية «Commonwealth» (**) والموجه أساسا ضد هولندا، ومن بعدها القوى التجارية العظمى المنافسة، والذي تعزا اليه أساسا الحرب التي نشبت بين الدولتين. وقد جاء في أعقاب فشل البعثة التي أرسلها «كرومويل» الى هولندا، في آذار عام ١٦٥١، من اجل تجاوز المنافسة الاقتصادية بينهما، والارتقاء بعلائقهما الى مستوى التحالف الوثيق، بل وحتى الوحدة السياسية بين البلدين[١٠٧]! وفي آذار من عام ١٦٥٢ فشلت أيضا مفاوضات أجريت من قبل سفراء هولنديين مع مجلس الدولة بانكلترا[١٠٨]. وعندها اعلن كرومويل الحرب على هولندا، وهي اولى الحروب الثلاث التي شهدها القرن السابع عشر بين الدولتين، او بالأحرى شهدها عصر التفوق الهولندي. وكان لهذه اثر واضح في الخليج، في حين لم يكن للحربين التاليتين: حرب (١٦٦٥ - ١٦٦٧) وحرب (١٦٧٢ - ١٦٧٤)، اثر ملحوظ فيه. وقد قصد من هذه الحروب ازاحة هولندا من "مركز الصدارة في التجارة والنقل، غير أنها فشلت في تحقيق ذلك الهدف، وان كانت استنزفت من قدراتها مالايستهان به. وعلى كل حال، فان المصادر البريطانية نفسها

(*) درجت انكلترا على اصدار سلسلة من القوانين عرفت بقوانين الملاحة بدءا من عام ١٣٨١، وهدفت الى قصر النقل البحري على السفن الانكليزية. وكان لها تأثير رئيسي بهذا الصدد، وخصوصا في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وما قانون الملاحة الذي صدر في تشرين اول لعام ١٦٥١، الا واحدا من تلك القوانين، وهو يميز بين الواردات الانكليزية، فان كانت من اوروبا، فيتوجب نقلها بسفن انكليزية او بسفن تابعة للبلد المصدر أصلا. اما اذا كانت من افريقية او آسيا او أمريكا، فيجب أن تنقل بسفن انكليزية أو بسفن تابعة للبلد المستعمر (بفتح الميم) نفسه. وقد اسهم القانون المذكور في تشجيع وتطوير الاسطول الانكليزي، ولاسيما العسكري منه. (راجع: الموسوعة البريطانية، الجزء الثامن، ص ٥٦٦ - ٥٦٧، عام ١٩٨٥).

(**) الكومونولث: مصطلح استعمل من قبل الكتاب في القرن السابع عشر بمعنيين: الجمهورية والدولة، وخصوصا دولة المدينة، أو بالاحرى هيئة سياسية تقوم على القانون من اجل الصالح العام. ثم اخذ ابعادا أخر، وكان من بينها:

١ . الحكومة الانكليزية في ظل أوليفر كرومويل وابنه (١٦٤٩ - ١٦٦٠). وهذا ما قصد به في المتن.

٢ . رابطة الشعوب البريطانية، المكونة من بريطانيا ونحو (٤٥) دولة سبق أن استعمرتها، وقرابة (٣٠) اقليما وبلدا تابعا لها.

(١٠٧) المصدر: Ibid., vol. V, p. 283 - 284.

(١٠٨) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 467.

قد تفاوتت في تحديد أسباب ونتائج ومعلن تلك الحرب (١٦٥٢ - ١٦٥٤)[*].

الوضع في الخليج قبيل الحرب:

وقبل ان يصل نبأ الحرب الى فارس نجح الهولنديون بواسطة اسطولهم العملاق ومخزونهم الضخم وطلباتهم الملحة الموجهة للشاه وحاكم بندر عباس من اجل مساواتهم بالانكليز من حيث الامتيازات، ان لم يكن التفوق عليهم. وقد نجح الهولنديون حتى ذلك الحين فيما ذهبوا اليه، وارتفعت «الثقة» بهم في فارس، في حين كسدت تجارة الانكليز[١٠٩]. وهنا تقدم الوكلاء الانكليز الى الشاه عباس من اجل اصدار مرسوم يؤكد فيه على الهولنديين وجوب دفع الرسوم العائدة للانكليز من نصيبهم في ميناء بندر عباس، ومع ذلك استثناهم الشاه من النصف العائد اليه. وعندها يئس الوكلاء حتى من «استرداد حصة عادلة للشركة مالم يظهر اسطول انكليزي في مياه الخليج مزودا بقوات تتعاون معه الامر الذي سيمنحهم قوة، فبمثل ذلك الاسطول حقق الهولنديون تفوقا في التجارة»[١١٠]. غير أن طلب الهولنديين مساواتهم بالانكليز من حيث المعاملة والامتيازات، قد رفض من قبل الشاه، على اساس انهم لم يقدموا خدمات لفارس كتلك التي قدمها الانكليز.

(*) أما الأسباب، فقد عزاها «لوريمر» (المصدر السابق، ص ٤٦) الى المنافسة التجارية بين الأمتين، وخصوصا الاعتداءات الهولندية المقترفة بحق شركة الهند الشرقية الانكليزية، ثم عاد وعزاها الى الصراع من اجل السيادة على البحار، ويتفق «ويلسون» (المصدر السابق، ص ١٦٥) مع «لوريمر» في السببين الأولين، غير انه لم يميز بينهما، في حين عزاها «بروس» (المصدر السابق، ص ٤٦٥ - ٤٦٦) الى حاجة كرومويل لعدو اجنبي يشغل به جيشه واسطوله، والا فلربما يرتدان عليه. ويمكن ان يضاف الى ذلك الازمة التي ظهرت بوادرها بين كرومويل والبرلمان آنذاك والتي انتهت في آخر المطاف - في ٢٠ نيسان ١٦٥٣ - بحله، وطرد من فيه، وقفل بابه، والكتابة على مقره: «للايجار دون فرش». ناهيك عن قانون الملاحة المشار اليه اعلاه بوصفه عملا موجها ضد هولندا، وسعي الجمهوريين الانكليز لجلب هولندا الى وحدة سياسية توجه في المقام الاول ضد اسرة «ستيورات» وقريبتها اسرة «أورانج»، غير أن الهولنديين رفضوا ذلك انطلاقا من عدم رغبتهم في حرب اهلية، وفقدان استقلالهم العزيز عليهم من اجل وحدة ستجعل منهم الشريك الاصغر (الموسوعة البريطانية، جزء ٢٣، ص ٣٣٥، عام ١٩٨٥). اما النتائج، فبعض المصادر تشير الى ان الحرب قد انتهت بتعادل الطرفين او دون نتيجة حاسمة لاي منهما. وبعضها الاخر يذهب الى أن انكلترا قد انتصرت وانزلت كارثة بتجارة هولندا، وهذا ينسجم، بقدر او باخر، وما تضمنته معاهدة «وستمنستر» من بنود. ولعل هذا التفاوت يعود الى أن النصر الانكليزي لم يكن نصرا حاسما، فضلا عن تصرفات هولندا اللاحقة التي أظهرت أن جماحها لم يكبح بعد. اما بشأن تحديد معلن الحرب، فقد اتفق «لوريمر» و «ويلسون» على ان كرومويل هو الذي اعلنها بينما اضطربث رواية بروس، ففي حين أنه ذكر أنها أعلنت من قبل الطرفين معا، عاد وذكر ان هولندا هي التي اعلنت الحرب، بجانب ماذكره من ان كرومويل هو الذي سعى اليها. (المصدر السابق، ص ٤٦٥ - ٤٦٧، ٤٨١، ٤٨٦). فضلا عن القول، بأنها نجمت عن حادث عارض! وعلى كل حال، فلاشك في ان كرومويل كان مدبرها ومعلنها.

J. Bruce, op. cit., p. 473.

(١٠٩) المصدر:

Ibid.

(١١٠) المصدر:

وبالرغم من ان مبعوثا هولنديا قد استقبل استقبالا وديا في اصفهان، وعلاوة على ان كل المزايا كانت بجانبه، وفضلا عن التضحيات المالية الباهظة، الا انه لم يتمكن من منع الانكليز من حصولهم على كمية مهمة من الحرير وفق شروط ملائمة[١١١]. وقد عقب «بروس» على الواقعة نفسها بعد ان رفض الشاه عباس الطلب الهولندي بقوله: «ومع ذلك، فان المبعوث الهولندي قد زاوج بين التجارة والمكيدة انطلاقا من المخزون الضخم الذي كان بحوزته، فأجرى عقدا لشراء الحرير باسعار مرتفعة جدا وبشروط غير ملائمة لغرض وحيد، ألا وهو جعل الاستثمار الانكليزي في هذه المادة غير ذي شأن[١١٢]». إلّا أن وكيلا انكليزيا بأصفهان قد استقبل هو الآخر استقبالا حسناً في البلاط الملكي ومنح اذنا بشراء الحرير من اي مقاطعة فارسية. وقد تمكن هذا الأخير من تجميع أنواع مختلفة منه باسعار معقولة[١١٣]. وهكذا كان الشاه عباس في حيرة من أمره، فبينما كان ميله نحو الانكليز، الا انه كان يرى القوة بجانب خصومهم. ولذا كان موقفه يتراوح بين ارضاء الطرفين والميل، حيث تميل.

وصول نبأ الحرب الى الشرق:

ما إن وصل نبأ الحرب من أوربا الى «سورات» في آذار عام ١٦٥٣(*) حتى اتخذ الانكليز جميع الاجراءات اللازمة تحوطا من هجمات هولندية، في حين ظهر اسطول هولندي امام «سورات»، ثم أبحر بسفنه الكبيرة الثمان الى الخليج، وفضلاً عن ذلك سعى الهولنديون الى التحالف مع البرتغاليين ضد الانكليز، غير ان البرتغاليين رفضوا ذلك العرض. وفي عام ١٦٥٣ استولى الهولنديون على سفينتين خارج «جسك»، ثم سرعان ما غنموا ثالثة، في حين دفعت رابعة الى الشاطيء، حيث تحطمت أو خسرت تماما[١١٤]. وفي العام نفسه أوصى وكلاء الشركة في كل من بندر

---

(١١١) راجع:

1) J. G. Lorimer, op. cit. p. 41.

(١١٢) المصدر:
2) J. Bruce, op. cit., p. 474.

(١١٣) المصدر:
J. Bruce, op. cit.! p. 474.
Ibid.

(*) نشبت الحرب بين الدولتين في الثامن من تموز سنة ١٦٥٢، غير ان نبأ اندلاعها لم يصل الى «سورات» الا بعد نحو ثمانية اشهر.

(١١٤) راجع:

1 . J. Bruce, op. cit., p. 482, 498.
2 . J. G. Lorimer, op. cit., p. 65 - 66.

وتجدر الاشارة الى ان السفن الاربع هي على التوالي:
«روبك Roebuck» و «لانرت Lanneret» و«بلسنك Blessing» و«سبلاي Supply».

عباس وأصفهان في ختام تقرير لهم عن الحالة العامة لتجارة الشركة بفارس بتفضيل شراء الحرير نقدا في ظل منافسة عادلة على الاحتفاظ بعقود مع الشاه ونبلائه، تلك العقود التي اصبحت الآن محفوفة فقط بمخاطر الاضطراب وعظم التكلفة[١١٥]. وفي العام التالي قامت خمس سفن هولندية باغراق سفينة «اندفور Endeavour» أمام بندر عباس، واستولت على سفينة «فالكون Falcon»، واسرت نحو ثلاثين أو ثمانين أسيرا، في ظروف «لم تكن على الاطلاق مشرفة للانكليز، اذ تبين ان بحارة الطرفين كانوا حقا في أسوأ حالة من السكر»[١١٦]. وقد عقب كل من «لوريمر» و «ويلسون» على ذلك بقولهما: «هكذا أصبح الخليج بايدي الهولنديين تماما»[١١٧]. غير ان «ولسن» انفرد في التمهيد لتعقيبه قائلا: «بذلك فقد الانكليز سيطرتهم على مياه هذه البحار آنذاك»[١١٨]. والحق أن مياه الخليج لم يسبق لها ان شهدت سيطرة انكليزية حتى يذهب «ويلسن» الى ماذهب اليه، وانما شهدت نفوذا انكليزيا بجانب نفوذ لكل من البرتغاليين والهولنديين. واذا كان نفوذ الانكليز قد ظهر على نظيريه في عهد الشاه عباس الأول، فانه قد ظهر عليهما بفارس لابمياه الخليج، وأقطاره الأخر، ثم إنه مالبث هو الآخر ان تقهقر في فارس نفسها حتى بلغ ماهو عليه إبان التفوق الهولندي.

وعلى كل حال، فقد ترتب على تلك **الحرب البحرية البحتة** التي اقتصرت آثارها العسكرية في الشرق على الخليج العربي، **وانتهت فيه الى غير ما انتهت اليه في اوروبا**، ترتب عليها في الخليج مايلي:

١ . ارتفاع مخاطر الحجز على الأموال الانكليزية من قبل الهولنديين، نظرا لضخامة اسطولهم وسيادته على البحار، وسيطرته على ساحل ملبار والخليج على حد سواء، بحيث أصبحت التجارة بين «سورات» وفارس متعذرة مما أدى الى احتباس بضائع انكليزية قدرت قيمتها بخمسين ألف استرليني. كما اضطر الانكليز الى الاحتفاظ بمشترياتهم من المنتج الفارسي مخزونة[١١٩].

٢ . تلاشي نفوذ الانكليز بالخليج تماما، وكساد تجارتهم بفارس الى حد أنها توقفت ببندر عباس توقفا تاما لحين من الزمن، وغدت مبيعات الانكليز سواء من

---

(١١٥) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 483.

(١١٦) راجع: 1) J. G. Lorimer, op. cit., p. 65-66.
2) A. T. Wilson, op. cit., p. 165.
نسب لوريمر الى رواية اخرى ان المعركة جرت عند ساحل السند لاقبالة بندر عباس.

(١١٧) راجع: 1) J. G. Lorimer, op. cit., p. 66.
2) A. T. Wilson, op. cit., p. 165.

(١١٨) المصدر: A. T. Wilson, op. cit., p. 165.

(١١٩) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 482, 498.

المنتجات الهندية او الاوروبية غير مثمرة. وفي أصفهان واجهت المبيعات من السلع الأوروبية والمشتريات من المنتج الفارسي على حد سواء عقبات اوقفت التجارة الى حد بعيد جدا[١٢٠]. بل وقطعت المواصلات البحرية بين فارس و«سورات»، وأغلقت الملاحة بالخليج في وجه الانكليز[١٢١]. وفي محاولة للخروج من هذا المأزق تقدم وكلاء الشركة في اصفهان بطلبات الى الملك او النبلاء، غير ان ذلك لم يجد نفعا. وقد عزا «بروس» فشلهم الى سببين: الاسطول الهولندي واغلاقه الملاحة في الخليج من جهة، والاضطرابات العنيفة التي شهدتها فارس من جهة اخرى. وعندها ارتؤي أنه قد يكون من الضروري ارسال الحرير المشترى من فارس الى اوروبا عبر أصفهان[١٢٢]، او بالأحرى أصبح الوكلاء مكرهين تقريبا على ارسال الحرير الذي اشتروه الى حلب، ومن ثم الى البحر الابيض المتوسط، فانكلترا[١٢٣].

٣ . انتقال الوكالة الانكليزية بالبصرة الى مكان أكثر أمنا، عندما أُمر وكيلها بذلك خشية الهجوم عليها من قبل الهولنديين[١٢٤].

انتهاء الحرب:

ما أن وصل نبأ انتهاء الحرب بين الدولتين وعقد معاهدة «وستمنستر Westminster» في الخامس من نيسان لعام ١٦٥٤ حتى تنفس الانكليز الصعداء، تلك المعاهدة التي تمخضت عن أمور كان من بينها: اقامة حلف بين الدولتين، وتعويض شركة الهند الشرقية الانكليزية بخمسة وثمانين ألف استرليني، وأداء التحية في عرض البحار تعبيرا عن حسن النية والأمان(*)، واعادة جزيرة «بولارون Polaroon» الى الانكليز، واستبعاد جميع افراد اسرة أورانج من زعامة اتحاد

---

(١٢٠) راجع:

1 . J. Bruce, op. cit., p. 498, 499.
2 . A. T. Wilson, op. cit., p. 165.

(١٢١) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 498.
(١٢٢) المصدر: J. G. Lorimer, op. cit., p. 66.
(١٢٣) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 499.
(١٢٤) راجع:

1) J. Bruce, op. cit., p. 483.
2) J. G. Lorimer, op. cit., p. 66.
3) A. T. Wilson, op. cit., p. 165.

(*) جاء هذا لصالح انكلترا، وهو اول مرة يعترف به.

الاراضي المنخفضة بموجب تعهد سري[١٢٥]. وعلى الرغم من أن انتهاء الحرب قد وضع حدا للحالة الخطرة التي اكتنفت النفوذ الانكليزي، وان معاهدة «وستمنستر» كانت لصالح الانكليز، الا أن ذلك لم يضعف من الهيمنة الهولندية، فضلا عن أنه لم يحسن من احوال الانكليز في الشرق، وخصوصا في الخليج. فبينما كانت المنافسة الخارجية لشركة الهند الشرقية مازالت محتدمة برزت منافسة داخلية لها ممن كانوا طرفا في الاتحاد الذي قام بينها وبين «تجار أسادا Assada Merchants» في سنة ١٦٤٩[١٢٦]، برزت هذه الجماعة التي عرفت بـ«التجار المغامرين» اثر مساندة «كروميل» لها في عام ١٦٥٥، رغبة منه في مجاراة الرأي العام الانكليزي الكاره للاحتكارات التي لم تنتفع منها سوى حاشية الملكة أليزابيث الأولى(*)، ومن بعدها حاشيتي أول ملكين من اسرة «ستيوارت» التي مازال يناصبها العداء[١٢٧]. وهذا مايفسر أساسا موقف «كروميل» من شركة الهند الشرقية الذي اتسم بعدم الاكتراث بها والحط منها. ولهذا نراه قد كسر احتكارها وترك تجارة الهند الشرقية حرة لسنوات ثلاث تعد من أحلك ما شهدته الشركة في تاريخها. وعلى صعيد المنافسة أيضا لم يكن التجار المغامرون مصدر الازعاج الوحيد للشركة، بل كان هناك مصدران آخران للازعاج: أحدهما، التجار الذين عرفوا بالمتطفلين (Interlopers) أو الرمح الطليق (Free Lance). والآخر، شركة الشرق (Levant Company)[١٢٨]. وفي هذه الاثناء تعاظمت مخاوف الشركة الى حد طلبت فيه من مؤسساتها الخارجية ان تقلص نفقاتها الى أقل مستوى، او بالأحرى تصفيتها أكثر من توسيعها، بل ان الشركة نفسها أصبحت مستعدة لأحد خيارين: إما الحفاظ على حقوقها او تصفية شؤونها[١٢٩]، الامر الذي عزز الشائعات المروجة من قبل «التجار المغامرين» من أن الشركة قد حلت[١٣٠]، حتى عم الهند كثير من الارباك

---

(١٢٥) راجع:
1) J. Bruce, op. cit., p. 489 - 491, 503.
2) The New Cambridge Modern History, op. cit., vol. V. p. 202, 284, 285.

(٣) موسوعة تاريخ العالم، وليم لانجر، ترجمة الدكتور محمد مصطفى زيادة، الجزء الرابع، ص ١١٧٨، مكتبة النهضة المصرية عام ١٩٦٣.

(١٢٦) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 492.

(*) ملكة انكلترا وايرلندا (١٥٥٨ ـ ١٦٠٣) والتي يعد «عصرها من ازهى العصور في التاريخ الانكليزي».

(١٢٧) المصدر: Britannica, vol. 16, p. 878, year 1985.
L. Lockhart, op. cit., p. 366.

(١٢٨) المصدر:

(١٢٩) المصدر: J. Bruce, op. cit., 495, 505, 517, 524.

(١٣٠) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 509, 524, 535.

والتشويش الى حد أن الشركة عرضت ملكيتها وامتيازاتها للبيع في سنة ١٦٥٧[١٣١].
أما في الخليج، فقد ترتب على رواج تلك الشائعات أمران: اولهما، أن الحكومة الفارسية لم تقف المعاهدة التي عقدت بين الشاه عباس الأول والشركة وحسب، بل انها علقت، الى حد ما، كل الامتيازات اللاحقة[١٣٢]. وثانيهما، أن وكالة الشركة بالبصرة قد اختفت من الوجود بحلول عام ١٦٥٧، بل وتعرضت الوكالة ومخازنها الى المصادرة من قبل باشا البصرة اثر ماروج من أن الشركة قد حلت[١٣٣].

وبعد أن أخذ الشك في مصير الشركة ومستقبلها كل مأخذ، عاد «كروميل»، في عام ١٦٥٧ وأعاد لها امتيازها لقاء معونة مالية تقدمها الشركة[١٣٤]. وعندها وجب تشكيل ائتلاف جديد بينها وبين الأعضاء الرئيسيين المنافسين لها من التجار المغامرين، واكتتب في رأس مال جديد بلغ (٧٨٦,٠٠٠) جنيه استرليني[١٣٥]. كما أصبحت الشركة في اول مرة لها ذات رأس مال ثابت بعد أن كان مؤقتا(*)، وأجري تعديل جوهري على دور المساهمين فيها، فبعد ان كان الجميع متساوين من حيث التصويت، أصبح التصويت متناسبا مع مايمتلكه المساهم من أسهم فيها[١٣٦]. وبذا تكون شركة الهندية الشرقية الانكليزية قد خطت أولى خطواتها، في طورها الثاني، على طريق تقليد نظيرتها الهولندية. وقد عقب لوريمر على هذه الاجراءات، او بالأحرى على اعادة الامتياز الاحتكاري للشركة من قبل «كروميل»، واضافة الأغلبية من التجار المغامرين الى شركة الهند الشرقية، عقب على ذلك بقوله: «مازالت شركة الهند الشرقية، حتى هذا الوقت، أساسا ذات طابع تجاري، غير **انها بدأت الآن تتخذ لنفسها وضعا ومنزلة سياسية كسفا في آخر المطاف اصلها التجاري**، ويعود هذا ـ التحول ـ في بعض منه الى الاحداث وفي بعضه الآخر الى

---

(١٣١) المصدر:
S. B. Miles, op. cit., p. 212.

(١٣٢) المصدر:
J. Bruce, op. cit., p. 524.

(١٣٣) راجع:
J. Bruce, op. cit., p. 535.
J. G. Lorimer, op. cit., p. 76, 1191.

(١٣٤) المصدر:
Britannica, vol. 16, P. 878, year 1985.

(١٣٥) المصدر:
J. Bruce, op. cit., p. 529.

(*) تجدر الاشارة الى ان رأسمال شركة الهند الشرقية الانكليزية عند تأسيسها كان بمقدار عشر رأسمال نظيرتها الهولندية تقريبا. وقد حققت شركة الهند الشرقية الانكليزية عائدا على مدى نصف قرن من تأسيسها بلغ معدله نحو ٨٢٪، ومع ذلك فان شكاويها وصيحاتها لم تنقطع.

(١٣٦) المصدر:
The New Cambridge Modern History, vol. V, p. 420 - 421.

التجربة التي أفضت بها الى ذلك»[١٣٧]. وعلى الرغم من أن «لوريمر» قد ترك هامشا للطابع السياسي دون تسميته، الا أنه قلل من شأنه تماما، في حين أنه ولد مع ولادة الشركة في آخر يوم من عام ١٦٠٠، عندما منحت براءة ملكية بوصفها شخصية اعتبارية وسياسية ذات امتياز احتكاري قصر تجارة شرق الهند عليها لخمسة عشر عاما[١٣٨]. ناهيك عن أن الطابع السياسي للشركات التي أنشئت في القرن السابع عشر لأغراض مماثلة كان واضحا تمام الوضوح، سواء نص عليه أو لم ينص، فشركة الهند الشرقية وشركة خليج هدسن والشركة الافريقية الملكية مثلا، ماهي الا أذرع للدولة الانكليزية[١٣٩]. فضلا عن أن ممارسات شركة الهند الشرقية الانكليزية نفسها ومنذ تأسيسها لخير دليل على ذلك. ولكل هذا عُرِفت وعُرِّفت بأنها «منظمة سياسية وتجارية بريطانية قامت منذ عام ١٦٠٠ حتى عام ١٨٧٣ . . .»[١٤٠]. أما أن الطابع السياسي قد كسف ما عداه فيما بعد، فهذا شيء آخر، ولكن من الخطأ تفسير تضاؤل الطابع السياسي لأن الشركة أساسا ذات طابع تجاري، والأحرى ان تعثر مسيرة الشركة ارتد على مجمل نشاطها. علما بأن النفوذ السياسي لاينشد لذاته من قبل هذه الشركات او حكوماتها، وانما لحماية مصالحها الاقتصادية، ولذا ولدا معا. وكان لابد أيضا من مضي وقت قبل ان يخرج مثل هذا النفوذ الى حيز الوجود أو ان يكون له شأن.

وعلى كل حال، ففي ظل التطورات التي شهدتها الشركة في العام المنصرم استعادت في العام التالي، ١٦٥٨، شيئا من مكانتها في الهند، غير أن مكانتها في الخليج ظلت كما كانت عليه، ففي عام ١٦٥٩ تضاءلت تجارتها الى حد كبير حتى أن وكالاتها بفارس لم ترفع تقريرا للرئاسة بـ«سورات» عن موسم (١٦٥٨ - ١٦٥٩). بل ان تكاليف الابقاء على وكالة بندر عباس قد امتصت الحصة الضئيلة المستردة من الرسوم العائدة للشركة وكل الأرباح المتأتية من تجارتها بفارس لهذا العام[١٤١] وقد عزا «مايلز» ذلك التضاؤل المفرط الى أمرين: التفوق الهولندي من

---

(١٣٧) المصدر: J. G. Lorimer, op. cit., p. 48.

(١٣٨) راجع: 1) J. Bruce, op. cit., p. v, 558.
2) The New Cambridge Modern History, op. cit., Vol. II, p. 43, vol.IV, p. 68, & vol.V. p. 420.
Britannica, vol. 15, p. 413.

(١٣٩) المصدر: Britannica, vol. III, p. 762, year 1974.

(١٤٠) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 543.

(١٤١) المصدر:

جهة، والاعتقاد السائد بين أهالي المنطقة من أن الشركة الانكليزية قد حلت من جهة اخرى[١٤٢].

محاولات الخروج من المأزق:

وهنا بدأ الانكليز يبحثون عن مخرج لوضعهم، فكانت المحاولات التالية:

اولا ـ الابقاء على شيء من الصلة مع البصرة طالما تعذر المقام فيها، وذلك من خلال المتاجرة معها بسفن ترسل خصوصا اليها من «سورات» بعهدة موظفين من الشركة. وفي هذا السياق أرسلت اليها الفرقاطة «أمريتا Amerita» محملة بأنواع مختلفة من السلع، وذلك في نيسان من عام ١٦٦١، وفي العام التالي أرسلت السفينة «سي فلور Sea Flower»[١٤٣]، كل ذلك من باب الاحتفاظ بخط الرجعة.

ثانيا ـ العمل على حيازة ميناء مسقط، وذلك عندما فكرت رئاسة «سورات» جديا، أو بالأحرى رئيسها السيد «ويش Whish»، في عام ١٦٥٩، بمشروع يهدف الى الحصول على مسقط كميناء، على ان يعزز بحامية قوامها مئة جندي في الاقل. وقد توخت الشركة من هذا المشروع في حال تحقيقه:

(١) تقوية وضعها ازاء الهولنديين والفرس معا، بل و«**ارهاب الحكومة الفارسية، اذا ما استطاعت الشركة ان تزيد من اسطولها**». فضلا عن أنه سيمكنها من استرداد حصتها من تجارة فارس، وحفظ نصيبها من الرسوم العائدة لها من ميناء بندر عباس.

(٢) ايجاد مكان آمن لسفنها وبضائعها.

(٣) تعزيز مكانة الشركة في ساحل غرب الهند، نظرا لما سيكون له من أثر نافع على تجارتها الساحلية في غرب الهند، واتخاذه قاعدة للانتقام من سفن «ملبار» الشراعية[١٤٤].

هذا، وقد استخدمت الشركة العقيد «رينسفورد Rainsford» لغرض التفاوض بشأن حيازة ميناء مسقط. وعلى الرغم من أن بروس قد ذكر أن هذه الخطة قد نجحت حتى الآن (١٦٥٩)، وأن المفاوضات مع حاكم مسقط(*)، قد بدأت وسيكون هذا الميناء بمنال الشركة! إلّا أنه عاد في العام التالي وذكر ان الشركة لم

---

(١٤٢) المصدر: S. B. Miles, op. cit., p. 212.

(١٤٣) المصدر: J. G. Lorimer, op. cit., p. 76, 1192.

(١٤٤) المصدر: Bruce, op. cit., p. 549.

(*) المقصود امام عمان، سلطان بن سيف اليعربي.

تستطع الحصول عليه. والأرجح ان ماذهب اليه بروس، في بادىء الامر، كان من باب التمني او اللبس، لأنه ليس من اليسير على من طرد الغزاة البرتغاليين توا أن يشرع أبواب بلاده للانكليز. والحق ان المفاوضات قد اخفقت اخفاقا تاما في عام ١٦٦٠(١٤٥). وقد عقب مايلز على ذلك المشروع بقوله: «ليس هناك أدنى شك في أنه لو نجحت الشركة في امتلاك هذا الميناء لعاد عليها بنفع عظيم جدا ومنحها هيمنة كاملة فيما يتعلق بتجارة الخليج...(١٤٦)». وتجدر الاشارة الى ان هذا المسعى قد تزامن مع مسعى مواز بحثا عن مكان ملائم آخر على الساحل الغربي للهند أيضا، وذلك بناء على تعليمات من ادارة الشركة بلندن الى رئاسة وكالتها بـ «سورات» التي حددت بدورها أماكن ثلاثة، كان من بينها جزيرة «بومبي Bombay»، وأوصت بتوجيه طلب الى ملك البرتغال للتخلي عن واحدة منها(١٤٧). وتجدر الاشارة أيضا الى ان السعي لامتلاك جزيرة «بومبي» يعود الى عام ١٦٢٦، غير أن الحصول عليها لم يتم، الا عندما عقدت صفقة الزواج بين العرشين في عام ١٦٦١(*)، زواج چارلس الثاني من الأميرة «كاترين البراكنزية Catherine of Braganza»، بنت ملكة البرتغال السابق جوا الرابع واخت الملك الفونسو السادس (١٦٥٦ - ١٦٦٨)، عندها قُدمت اليه جزيرة بومبي ومدينة طنجة، كجزءٍ من مهر عد من أغلى وأغرب ما عرفه العالم من مهور، لقاء نصرة البرتغال في الحفاظ على استقلالها ازاء اسبانيا، وضمان سلامة ممتلكاتها في الهند الشرقية(**).

ثالثا ـ التوصية بمحاصرة بندر عباس أو الساحل الفارسي، جاءت هذه التوصية من مجلس ادارة الشركة بلندن في عام ١٦٦٠، إلّا أن مجلس وكالتها بـ «سورات» وجد نفسه غير قادر على الأخذ بها، انطلاقا من أن حصارا كهذا يتطلب ثمان سفن في الأقل، في حين لايتجاوز ماهو متاح لها سوى سفينتين ممن اصبح بحارتهما غير كفوئين أيضا. كما يتطلب قواعد ثابتة تمد المحاصرين (بكسر الراء) بالماء والمؤن الأمر الذي تفتقر اليه الوكالة. فضلا عن أن فارس ذات قوة برية وليس لها مصالح بحرية، ولكي يعطي الحصار النتيجة المرغوبة ايضا، فقد يتطلب الامر، الابقاء

---

(١٤٥) راجع:
1) J. G. Lorimer, op. cit., p. 66, 78, 404.
2) S. B. Miles, op. cit., p. 212 - 213.
3) J. Bruce, op. cit., p. 549, 559.
S. B. Miles, op. cit., p. 213.

(١٤٦) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 548.

(١٤٧) المصدر:

(*) تم الزواج في ٢٠ آيار من عام ١٦٦٢، بينما عقدت معاهدة التحالف في ٢١ حزيران من عام ١٦٦١.

(**) غير ان السلطات البرتغالية في الهند قد ماطلت في تسليم الجزيرة حتى عام ١٦٦٤. وفي عام ١٦٦٨ تخلى عنها الملك چارلس الثاني لشركة الهند الشرقية الانكليزية لقاء ايجار رمزي قدره عشرة جنيهات ذهبية في السنة. وفي ربيع ١٦٨٧ اتخذت الشركة منها مقرا لها بدلا من سورات.

عليه سنتين أو ثلاث. علاوة على انه مالم تضطلع به قوة كبيرة، فسيستخف به الهولنديون على الأرجح، بجانب ماقد يثيره من استياء امبراطور المغول عندما تتوقف تجارته مع فارس[١٤٨]. ولهذه الأسباب لم يؤخذ بتلك التوصية.

وهكذا باءت محاولات الشركة الانكليزية بالفشل. غير ان العام نفسه، ١٦٦٠، شهد عودة النظام الملكي الى انكلترا، اي عودة الملك چارلس الثاني بعد ان مهدت له وفاة «كروميل» في سنة ١٦٥٨، واضطرار ابنه «ريتشارد» الى الاستقالة من رئاسة الدولة عام ١٦٥٩. وبهذه العودة كسبت شركة الهند الشرقية مؤازرا قويا لها، حيث منحها براءة ملكية امتازت من براءة الملكة اليزابيث بديمومتها وبحق اعلان الحرب او السلام مع أي أمير أو شعب غير مسيحي والتعاقد باسم التاج... الخ. وهذه خطوة اخرى، تضاف الى ما سبقها، على نهج محاكاة الشركة الهولندية. ولكن لم يظهر لها أثر في الخليج حتى ذلك الوقت، مما دعا مجلس ادارة الشركة بلندن ان يصدر أوامره، في عام ١٦٦٣، الى وكالاته والعاملين بها في فارس بالانسحاب والابقاء على شخصين او ثلاثة فقط ببندر عباس ممن يتوخى فيهم الأمانة والمقدرة للحفاظ على حق الشركة في مناصفة الرسوم الجمركية بالميناء المذكور من جهة، ولتحين فرص انتعاش التجارة مجددا من جهة اخرى، على ان يمنح أولئك ٥٪ من تلك الرسوم التي يمكنهم الحصول عليها، وذلك عمولة لهم، او لتسديد جميع النفقات، كما جاء في رواية لـ «بروس». واذا لم تكن هذه الخطة عملية، فان الرئاسة بـ «سورات» ستكتفي بارسال وكيل عنها سنويا الى بندر عباس لطلب وتسلم المبلغ الواجب ادائه للشركة وفق ذلك الحساب[١٤٩]. وذكر «لوريمر» انه «في غضون ذلك أصبح سلوك الفرس ببندر عباس وبتحريض من الهولنديين غاية في الوقاحة، فبأوامر من حاكم بندر عباس تعرض السمسار الأهلي في الوكالة الانكليزية الى ضرب مبرح وبحضور السيد «كرادوك Craddock»، وقد نقل وحياته مشكوك فيها، كما انتزعت منه بضع مئات من التومانات»[١٥٠]. وقد عقب لوريمر على ذلك قائلا: «لقد بدا الوهن الانكليزي واضحا عبر سبل شتى وعلى نحو مؤلم»[١٥١] حتى ان رئاسة الوكالة الانكليزية بـ «سورات» عدت ارسال ممثل عنها

---

(١٤٨) المصدر:

(١٤٩) راجع: J. G. Lorimer, op. cit., p. 57 - 58.

(١٥٠) المصدر: 1) J. Bruce, op. cit., vol. II, p. 138.
2) J. G. Lorimer, op. cit., p. 57, 77.

(١٥١) المصدر: J.G. Lorimer, op. cit., p. 57.
Ibid.

للشكوى لدى أصفهان امرا عديم الجدوى، بجانب تكاليفه الباهظة[١٥٢]. وفي العام نفسه اوضح وكيل الشركة ببندر عباس لرؤسائه بـ «سورات» أن نيل الامتيازات من اصفهان لم يعد يكلف اموالا طائلة وحسب، وانما أصبح نيلها الآن محفوفا بنتائج غير مفيدة سواء إكانت ناشئة عن الاوامر السرية المرسلة الى بندر عباس للاستخفاف بالانكليز أم من الاسطول الهولندي والواردات الهولندية الضخمة. وفي ضوء ذلك كان من رأي الوكيل الانكليزي ببندر عباس والرئاسة بـ «سورات» معا ان نشدان امتيازات من اصفهان قد غدا عملا عابثا مالم تكن هناك قوة كافية تؤدي الى تقيّد فارس بالاتفاقيات التي بينها وبين الانكليز. ولذا، فان الانكليز أصبحوا مكرهين على العودة الى استخدام السفن الوطنية وارسالها محملة بمجموعة صغيرة متنوعة من السلع لغرض بيعها ببندر عباس والعودة منه بالمنتج الفارسي الى «سورات»، على ان هذا الاجراء قصد به الحفاظ على حق الشركة في مناصفتها للرسوم المتأتية من ذلك الميناء اكثر مما قصد به الربح، او تحقيق اي نتيجة مفيدة[١٥٣]. واخيرا قررت الرئاسة بـ «سورات»، في عام ١٦٦٤، ان تبقي موظفين اثنين فقط ببندر عباس، وألّا تحاول اجراء اية مفاوضات مع أصفهان، ورفعت ذلك الى مجلس ادارة الشركة بلندن»[١٥٤].

منافس اوروبي جديد:

وبينما كان النفوذ الانكليزي يتقهقر دخل طرف أوروبي ثالث في حلبة المنافسة، فبعد عدد من المحاولات الفاشلة لانشاء شركة فرنسية على النموذج الانكليزي، شهد هذا العام تأسيس «شركة الهند الشرقية الفرنسية (١٦٦٤ - ١٧١٩) Compagnie Francaise des Indes Orientales (*)» للتجارة فيما وراء البحار. وقد اوفدت الشركة في العام نفسه بعثة من خمسة اشخاص(**) للتفاوض باسمها مع

Ibid.

(١٥٢) المصدر: J. Bruce, op. cit., p. 145 - 146.

(١٥٣) المصدر: J. G. Lorimer, op. cit., p. 58.

(١٥٤) المصدر:

(*) كان الملك لويس الرابع عشر عازما على احياء مشروع التجارة فيما وراء البحار كمشروع ملكي خاص به تيمنا بملوك اسبانيا والبرتغال، غير ان وزير ماليته ثناه عما عزم عليه. وعندها اسس الاخير شركة الهند الشرقية الفرنسية، الا أنها لم تلق دعما ماليا من قبل التجار الفرنسيين، فعاود الملك، الى حد ما، مشروعه القديم واصبح اكبر مستثمر فيها بحلول عام ١٦٦٨. ومع ذلك، فلم تشهد الشركة سوى مدة قصيرة من الازدهار، وذلك بين عامي ١٦٧٠ و١٦٧٥، ثم حلت وخلفتها «شركة الهند الفرنسية (١٧٢٠ - ١٧٨٩) (Compangnie Francaise des Indes).

(**) يتألف الخمسة من ثلاثة مندوبين عن الشركة واثنين قدما نفسيهما على انهما مندوبان عن ملك فرنسا، وقد توفي ابرزهما السيد «دي لالان De Lalain» في عام ١٦٦٦.

فارس، تلك البعثة التي وصلت الى أصفهان في تشرين ثاني من عام ١٦٦٥ واستقبلها الشاه عباس الثاني بحفاوة وتكريم بالرغم من النزاعات المريرة بين اعضائها. وقد وافق الشاه على منح الشركة امتيازا باعفائها من الضرائب والرسوم الجمركية لثلاث سنوات بجانب حقها في التمتع بالحقوق نفسها التي منحت او ستمنح للاجانب الآخرين. فضلا عن انه وعدها بعقد معاهدة تجارة مع فرنسا حال وصول هدايا ثمينة بما فيه الكفاية من قبل الملك او الشركة. وعليه فتحت الشركة وكالة لها في «كمبرون»، وبدأت متاجرتها مع فارس[١٥٥]، في حين قال سايكس: «وبناء على تلك الامتيازات اقيمت وكالات في اصفهان وبندر عباس»[١٥٦]. وهذا يعني أن الشركة قد افتتحت لها اكثر من وكالة، وهو ما قد يستنتج ايضا من ايماءة لـ «ويلسون»[١٥٧]. غير ان «لوريمر» قد أورد رواية اخرى عندما قال: «لقد حازت الشركة على وكالة لها ببندر عباس في عام ١٦٧٧، ان لم يكن قبل ذلك»[١٥٨]. ولاشك في أنه لم يقصد سوى تلك الوكالة التي افتتحت اثر قدوم البعثة الفرنسية في عام ١٦٦٥، وان كان قد ابتعد كثيرا عن عام افتتاحها. ولما لم تصل الهدايا او تجر مفاوضات بشأن عقد المعاهدة التجارية استشاط الشاه ووزراؤه غضبا. وعندها هددت الشركة بوقف كل نشاطاتها بفارس. ولعل هذا يفسر قرار مجلس ادارتها، في عام ١٦٦٨، ألاّ تفتتح تجارة مع فارس. غير ان فرنسيا - من مواليد ونشأة أصفهان(*) وممن انخرطوا في خدمة الشركة بفارس - سارع الى «سورات» ليحذر الشركة مما سيحل بها مالم تتخذ اجراءات شافية وعاجلة لتدارك الامر[١٥٩]. وبناء على ذلك ارسلت الشركة، في عام ١٦٧٣، «گستون Geston» - أحد المديرين بـ «سورات» - محملا ببعض الهدايا الثمينة للشاه، وذلك في مسعى جديد منها لاحياء تجارتها بفارس، إلاّ أنه توفي في شيرلز قبل أن يبلغ هدفه. وما كان من كاتبه «دي جونشير De Joncheres»(**)، الا ان تابع المهمة

---

(١٥٥) راجع:

1) L. Lockhart, op. cit., p. 431.
2) N. G. Curzon, op. cit., vol. II, p. 549.

(١٥٦) راجع:

(١٥٧) المصدر: P. Sykes, op. cit., p. 195.

(١٥٨) المصدر: A. T. Wilson, op. cit., p. 167.

J. G. Lorimer, op. cit., p. 71.

(*) هو «لوي كيلرم دي ليستوال . . Louis Guilherme de L'Estoile»، ابن اساك بوتييه دي ليستوال الذي حل بفارس في منتصف القرن السابع عشر تقريبا وامضى بقية حياته فيها عدا زيارة واحدة لفرنسا.

(١٥٩) المصدر:
L. Lockhart, op. cit., p. 432.

(**) تختلف رواية «كروزون» عن رواية «لوكهارت» اختلافا طفيفا، ومن ذلك ان قبطان سفينته وكاتبه اضطلعا بالمهمة حسب رواية الاول.

فوصل الى أصفهان واستقبل بحفاوة وتكريم لائقين بسفير[١٦٠]. ولكن نظرا لصغر سنه لم تؤخذ محاولاته عند التفاوض مأخذ الجد من قبل الفرس. وعندها سارعت شركة الهند الشرقية الانكليزية للافادة من ذلك. وعلى الرغم من هذا وذاك، فقد حصل بمعونة فرنسيين(*) على رخصة لشركة تخولها المتاجرة بحرية في فارس، ولكن دون التمتع بأي امتيازات استثنائية او مقتصرة عليها[١٦١].

وعلى كل حال، فقد تعثرت تجارة الشركة بفارس منذ البدء، شأنها في ذلك شأن مجمل مسيرة الشركة. وهذا يعود الى اسباب اربعة: اولها، انشغال فرنسا باوروبا وبنفسها. وثانيها، انشغال المبعوثين الفرنسيين بالمشاجرات المريرة فيما بينهم. وثالثها، مناصبتها العداء من قبل نظيرتيها: الانكليزية والهولندية. ورابعها، حداثة تجربتها وتواضع امكاناتها بالقياس الى تينك الشركتين.

استمرار التفوق الهولندي:

وقبيل وفاة الشاه عباس الثاني، وفيما كانت الحرب قائمة بين هولندا وانكلترا(**) قامت بعثة هولندية بزيارة لأصفهان في عام ١٦٦٦. وعندها ذكر «شاردان» الذي كان بدوره في زيارة لفارس أن «الهولنديين هم سادة تجارة فارس، في حين يحتل الانكليز المنزلة الثانية. ويعود نجاح الهولنديين الى اقناعهم للحكومة الفارسية في السماح لهم بشراء الحرير من اي مكان بفارس، وأن يصدروه دون دفع اي رسوم جمركية، وقد أكتسب هذا الحق في عام ١٦٤٥، واخيرا زعم أنه احتكار لتصدير الحرير من فارس»[١٦٢]. وهنا لابد من ايضاح أمرين: أحدهما، أن السطوة الهولندية المطلقة ليست بالأمر الجديد، وإنما تعود الى عام ١٦٤٥ عندما شنوا هجومهم على قشم، واستسلم الشاه لابتزازهم، وبالتالي، فان سيادتهم على تجارة فارس تعود الى ذلك الهجوم وما لقيه من استسلام وليس الى «اقناعهم» للحكومة الفارسية! كما أن دائرة نفوذهم قد تجاوزت فارس. والآخر، أن الانكليز لايحتلون المنزلة الثانية الا

Ibid.

(١٦٠) المصدر:

(*) هما: بير رفائيل Pere Raphael الذي التحق بارسالية الكبوشيين، ثم ارتقى اعلى مكانة فيها. وقد رحب به في البلاط الفارسي، ونال حظوة لدى الشاهين: عباس الثاني وسليمان حتى انهما اتخذاه مترجما عند مقابلتهما للفرنسيين. وقد انكب على دراسة اللغة الفارسية وأوضاع البلاد واهلها، وزود فرنسا بمعلومات قيمة بينما كانت بصدد الاعداد لتأسيس شركتها. والآخر، لوي دي ليستوال انف الذكر.

Ibid.

(١٦١) المصدر:

(**) تجدر الاشارة الى انه لم يظهر لحرب (١٦٦٥ ـ ١٦٦٧) أثر واضح في الخليج، في حين كان اثرها جليا في الهند. وهذا أمر طبيعي، لان النفوذ الانكليزي في الخليج قد تلاشى الى درجة لايستحق عندها محاربته عسكريا.

P.Sykes, op. cit., p. 195.

(١٦٢) المصدر:

من باب انه ليس هناك من عداهم ليحتلها، وبخاصة ان البرتغاليين لم يعد لهم شأن يذكر في الخليج عدا احتفاظهم بموقعهم المعزول في «كنج». اما الفرنسيون، فمازالوا في بداية الطريق، ناهيك عن تعثر مشروعهم اساسا. وعليه، فالفارق بين المرتبة الاولى والثانية شاسع جدا، حيث بلغ النفوذ الانكليزي الحضيض في هذه الآونة، او بالأحرى انحط نفوذهم بالخليج الى درك لم يسبق له ان بلغه حتى ذكر «بروس»، في العام الذي توفي فيه الشاه عباس الثاني، أن المتاجرة مع فارس غدت منسية لبضع سنوات(١٦٣).

الشاه عباس الثاني والانكليز:

وهكذا نلاحظ ان النفوذ الانكليزي في الخليج قد شهد كسوفا طوال عهد الشاه عباس الثاني، بل وامتد الى ما بعد ذلك. وعلى الرغم من ان الانكليز قد أشاروا في ثنايا ما كتبوه عن تلك الحقبة الى نواح مختلفة من أوجه ما اعتراهم من خلل، الا ان القاريء لها قد يقع في الوهم القائل بان العلة لاتكمن فيهم بقدر ما تكمن في خصومهم او في غيرهم، شأنهم في ذلك شأن بعض المهزومين او الفاشلين الذين يجدون متعة في اسقاط تبعات أعمالهم الخائبة على غيرهم أو يخشون الاعتراف بها. على ان الشاه عباس الثاني لم يكن مطلقا من بين من القوا عليه تبعة في ذلك. والحق انه لم تكن له يد فيما حل بهم، وهو ما يشهد به الانكليز أنفسهم. غير ان الحكم النهائي بهذا الشأن يجب ان يستخلص من واقع مجمل سيرته معهم، أو بالأحرى من التعرف على الاسباب التي كانت وراء رفض الشاه عباس الثاني منح امتياز ما، أو كانت وراء تصرف فارسي ما شاب العلاقات الانكليزية ـ الفارسية بشائبة او بأخرى، أو ترك انطباعا يوحي بذلك. ولذا لابد من المرور بتلك الحالات وما اكتنفها من اسباب:

اولا ـ لقد رفض الشاه عباس الثاني اصدار مراسيم ثانوية لصالح الانكليز في عام ١٦٤٤، إلا أن سبب ذلك يعود الى الانكليز انفسهم، لانهم لم يفوا بتعهدهم في شراء نصيبهم من الحرير، نظرا لانكماش الطلب عليه تحت تأثير المطهرين، بوصفه سلعة ترفيه. وهذا ما اعترفت به المصادر البريطانية نفسها(١٦٤)، وأوضح أمره آنفا.

(١٦٣) المصدر:
J. Bruce, op. cit., vol. II, p. 187.

(١٦٤) راجع:
1) J. G. Lorimer, op. cit., p. 35.
2) Bruce, op. cit., p. 392.
3) L. Lockahart, op. cit. P, 366.

ثانيا ـ ان الشاه عباس أظهر امتعاضه من اعدام الملك چارلس الأول حتى أن الوكلاء الانكليز قد عزوا النقص الذي حل بنصيبهم من الرسوم الجمركية في عام ١٦٤٩ الى «الشائعات المتعلقة بالحرب الاهلية في انكلترا التي وصلت الى فارس، والى القصة المأساوية المتعلقة بقطع رأس الملك التي حملت الشاه ونبلاءه على ان يعدوا الانكليز عموما أمة خسيسة وجديرة بالازدراء»[١٦٥]. وهنا لابد من التفريق بين شيئين: الحرب الأهلية، واعدام الملك چارلس الأول في عام ١٦٤٩. ونظرا لكون الحرب الأهلية ليست بالأمر الجديد، فيستبعد تماما أن نبأها وصل في هذا العام، او ان يعزى اليها ما حصل من نقص في الرسوم الجمركية للعام نفسه. انطلاقا من ان اثر الحرب الأهلية لايمكن قصره على عام واحد. ولذا، فالأرجح أن ما حصل للانكليز في فارس يعود اساسا الى تضاؤل نفوذهم من جهة، وتعاظم نفوذ خصومهم الهولنديين من جهة اخرى، على أنه من غير المستبعد أن يكون اعدام الملك چارلس الأول قد ترك أثرا سلبيا في نفس الشاه من باب الخشية من العدوى أو الترويج لاعمال تحط من مقام وهيبة الملوك عموما، غير ان ذلك وان حصل، فهو ليس ذا شأن ولا يعدو كونه نزوة طارئة لاتعبر عن موقف سلبي ازاء الانكليز او عن مصداقية لدى الشاه ذي النزوات الوحشية والاسلاف المشهود لهم بالبطش وسفك الدماء. والدليل على ذلك ان «بروس» عاد ليقول: «إن الشرور التي خشيها الوكلاء الانكليز بفارس في العام السابق، عندما بلغ الشاه ونبلاءه نبأ النتيجة المشؤومة (اعدام الملك) للحرب الأهلية في انكلترا، تلك الشرور قد حيل دونها على الارجح بسبب استمرار الحرب بين شاه فارس وامبراطور المغول، وبسبب مايتهدد الممتلكات الفارسية من خطر غزو لها من قبل جيش التتار الأزبك[١٦٦]. وهكذا نسي الشاه، وفي اقل من سنة، ما قاله بحق الانكليز، وهو بهذا المنحى يؤكد أمرين: أحدهما، أن الأجانب غالبا ما ينفردون بقطف ثمار النزاعات الاقليمية. والآخر، أن موقف الشاه من اعدام چارلس الأول لاينم عن جدية أو مصداقية.

ثالثا ـ لقد أوقفت الحكومة الفارسية العمل بالاتفاقية التي عقدت بين الشاه عباس الأول والشركة، وعلقت، الى حد ما، كل الامتيازات اللاحقة وذلك في عام ١٦٥٦. وهنا لابد من الاشارة الى أمرين: اولهما، أنه على أثر الغاء احتكار تجارة الهند الشرقية ظهر منافسون للشركة وراجت شائعات واسعة بانها قد حُلت حتى أن قادة السفن التابعين للتجار المغامرين دأبوا في الترويج بفارس أن الشركة قد حلت،

(١٦٥) المصدر:
J. Bruce, op. cit., p. 445.
راجع ايضا:
P. Sykes, op. cit., p. 195.

(١٦٦) المصدر:
Ibid., p. 453.

وأن التجارة قد تركت مفتوحة لهم بوصفهم تجارا أحرارا[١٦٧]. وعلى أثر ذلك جاء الاجراء الفارسي، الامر الذي يوضح بما لالبس فيه أن الانكليز هم الذين أساؤوا الى شركتهم. وثانيهما، أن التراخيص قد منحت لتجار انكليز. ولذا عزا «بروس» ذلك الاجراء الى نشاط أولئك التجار المغامرين الذين لم يعرضوا حقوق الشركة في فارس الى الخطر وحسب، وإنّما عرضوا عملية استمرار المتاجرة فيها الى الخطر ايضا[١٦٨]. وعلى كل حال، فالتراخيص لم تخرج من النطاق الانكليزي، ناهيك عن أن الاجراء الفارسي كان بمثابة سحابة صيف سرعان ما انقشعت.

رابعا ـ اما مشكلة مناصفة الرسوم الجمركية لميناء بندر عباس، فبالرغم من انها لم تجد لها حلا نهائيا في عهد الشاه عباس الثاني، إلا أن حدتها قد خفت بعض الشيء عما كانت عليه في عهد سلفه. بل ان المبالغ التي تسلمها الانكليز عنها سجلت اجمالا ارتفاعا وانتظاما لم يشهده عهد سلفه أيضا، فضلا عن أن الحديث عن المتأخرات قل عما كان عليه. ولعل الجدول التالي يوضح شيئا مما ذهبنا اليه:

جدول ببعض المبالغ المستلمة بالتومان (*)

العام	المبلغ
١٦٢٤ ـ ١٦٢٥	٢٢٥
١٦٢٦ ـ ١٦٢٧	٣٠٠ = ٩٠٠ جنيه استرليني
١٦٣١ ـ ١٦٣٢	٥٥٠
١٦٣٣ ـ ١٦٣٤	٢٤٢
١٦٣٤ ـ ١٦٣٥	٣٤١
١٦٣٨ ـ ١٦٣٩	مبلغ طفيف
١٦٣٩ ـ ١٦٤٠	٢٠٠
١٦٤١ ـ ١٦٤٢	(بدء عهد الشاه عباس الثاني) ٧٠٠
١٦٤٣ ـ ١٦٤٤	٦٠٠
١٦٤٤ ـ ١٦٤٥	٦١٦
١٦٤٨ ـ ١٦٤٩	٦٣٥
١٦٥٠ ـ ١٦٥١	٧٥٠
١٦٥١ ـ ١٦٥٢	٨٠٠
١٦٥٣ ـ ١٦٥٤	٧٢٠
١٦٥٥ ـ ١٦٥٦	٩٠٠٠ جنيه استرليني(**)
١٦٥٨ ـ ١٦٥٩	مبلغ زهيد

(١٦٧) المصدر: Ibid., p. 524.

(١٦٨) المصدر: Ibid.

(*) استقي هذا الجدول مما اورده «بروس» في جزئه الاول (ص ٢٦٢، ٢٧٥، ٣١١، ٣٢٣، ٣٢٦، ٣٥٩، ٣٧٦، ٣٨٤، ٤٠٩، ٤١٤، ٤٢٩، ٤٦٢، ٤٧٥، ٤٨٣، ٥٠٧، ٥٤٣). و«لوريمر» (المصدر السابق، ص ٣٠، ٣٦).

(**) ذكر لوريمر ان قيمة التومان في عام ١٦٣٠ ـ ١٦٣١ كانت تزيد عن ثلاثة جنيهات استرلينية، بينما أصبحت، في عام ١٦٧٧، ثلاثة جنيهات وستة شلنات وثمانية بنسات.

خامسا ـ لقد تعرض سمسار محلي يعمل لصالح الوكالة الانكليزية ببندر عباس الى ضرب مبرح، غير ان لوريمر قد عزا ذلك الى تحريض الهولنديين للفرس، وهذا يتسق مع ماكرره الانكليز دائما من أن الفرس أصبحوا يخشون الهولنديين.

وهكذا نلاحظ أن الانكليز قد برأوا عموما ساحة الشاه عباس الثاني من مسؤولية ما وصلوا اليه، غير أن ضعف الحكم الصفوي في ظل الشاه عباس الثاني من جهة، وعظم النفوذ الهولندي من جهة اخرى، وتخبط الانكليز في مشكلاتهم من جهة ثالثة، كان لابد ان يرتد سلبا على النفوذ الانكليزي. إلا ان مسؤولية الانكليز في ذلك لاتقاس بكل من عداهم. وبالرغم من كل ذلك، فان الشاه عباس قد منحهم الامتيازات فور تنصيبه ودون اي إبطاء، ورفض مساواة الهولنديين بهم، وحرص غالبا على دفع مبالغ للانكليز عن نصيبهم في رسوم بندر عباس، وغير ذلك من الامور التي اجراها الشاه لصالح الانكليز وهم في ظل ضعفهم من ناحية، وفي ظل سطوة خصمهم من ناحية اخرى.